

الاحتفاظ بالأسرار: أمريكا والماليات العامة للعراق

في الوقت الذي تسعى فيه إدارة بوش لتدبير المزيد من بلايين الدولارات لجهود الإعمار في العراق، فإن الطريقة التي بدأ بها دخل النفط العراقي تسحق اهتماما أكثر. وبوصفه المستودع الرئيسي لدخل النفط والغاز العراقيين، فإن صندوق تنمية العراق يلعب دورا بالغ الأهمية في تعزيز ثقة الناس بشأن كيفية إدارة قوى الاحتلال للبلاد، ومع ذلك، فقد أخطت الآمال في أن يكون الصندوق مثالا للشفافية، وحسن إدارة الحكم، والمشاركة المدنية. فبعد مرور قرابة خمسة أشهر من إنشاء الصندوق وبعد إنفاق نحو بليون دولار لا يتوافق سوى الحد الأدنى من المعلومات عن هذه التدفقات المالية، ولم تكن إقامة اليات تسمح للمجتمع الدولي بمراقبة الصندوق، ومع تجمع المانحين الدوليين لحضور اجتماع حول إعمار العراق في مدريد يوم 24 أكتوبر، فإن عمليات الصندوق يجب أن تصبح إحدى الأولويات.

وفي 22 مايو أقر قرار مجلس الأمن رقم 1483 إنشاء الصندوق لنلتية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وتمويل إعادة بناء البنية التحتية العراقية. وبعد الصندوق المستودع الوحيد لإيرادات العراق النفطية وتأتي تدفقات الإيرادات الأخرى من تحويل أرصدة مجمدة من الخارج، وأموال متبقية من

برنامج النفط مقابل الغذاء. وتتطلب شروط إنشاء الصندوق أن يدار بأسلوب
ينسجم بالشفافية من أجل الشعب العراقي وباسمهم¹. وتلزم برينود في القرار I483
الصندوق بمعايير عالية من الشفافية والمساءلة، وتجده هذه البنود انعكاساتها
في قواعد تأسيس الصندوق في ظل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات
المتحدة والمملكة المتحدة².

وقد كان التركيز الأولي لسلطة التحالف على النزاهة والصندوق
بمعايير عالية من الشفافية والمساءلة خطوة ضرورية وإيجابية باتجاه إرساء
الحكم الديمقراطي والمشاركة المدنية في العراق. ومما يؤسف له أن سلطة
التحالف لم تفعل سوى الشيء القليل لتنفيذ هذه المعايير.

هذا ولم ينبر حتى الآن إنشاء مجلس المشورة والرقابة الدولي الذي
سيعني بالإشراف على نفقات الصندوق، وقد عارض الإدري "بريمس" حنى
الآن إصدار تفويض للمجلس بمنحه سلطات مراجعة واسعة ومستقلة³.

وبدلاً من ذلك ينسرف على إدارة نفقات الصندوق مجلس مراجعة البرامج قاصر
بضميمه وينال من أشخاص عينهم سلطة التحالف بينهم عراقي واحد فقط.

ومن المأسوف بالنسبة للتطور الاقتصادي والسياسي للعراق أن يظهر
الصندوق كآلية تمويل تنسجم بالفعالية، والشفافية، والمساءلة. وضمنان
فعالية ومصداقية الصناديق العامة للعراق، فإن هذا التقرير ينادي بانشاء السلطات
ذات الصلة بان تقوم بما يلي:

◀ إنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، حسب تفويض الأمر المتخذة،
ومنحها سلطة مراجعة كاملة.

◀ تحسين الشفافية لدى كل من صندوق تنمية العراق ومجلس مراجعة
البرامج؛

◀ وتمكين العراقيين من المشاركة في الإشراف المالي لبلدهم.

كما أن هذا التقرير يشرح هياكل جمع إيرادات العراق النفطية ومراقبتها،
ويقدم توصيات لتحسين الشفافية، والشمولية، والمساءلة في هذه
المؤسسات.

إن الإخفاق في تحسين إدارة المالبات العامة للعراق وجهود الإعمار بخاطر
زيادة التكلفة المادية والبشرية لكل المعنيين. وبدون تغيس، فإنه يحتمل
أن تجد السلطات الأمر يكتم في العراق نفسها منعزلة بصورة منز ابدة مع
فقدان المانحين الدوليين للثقة في جهود سلطة التحالف لثبت استقرار
العراق وإعادة بنائه. وبتغين على المجتمع الدولي إن ينهز هذه الفرصة الفريدة
لإرساء اعلى معايير لإدارة الموارد في العراق، ومنع بلد آخر من الإذعان للفقر
والفساد اللذين يوبئان الكثير من الدول الغنية بالموارد.

هيكل صندوق التنمية وهيأته

صندوق تنمية العراق

بعد صندوق تنمية العراق مسجلاً بد فاتر البنك المركزي العراقي، بيد أن بنك
الأحياطيات الفيدرالية في نيويورك هو الذي يسيطر عليه⁴. ويعتبر الصندوق
مستودع إجراءات النفط العراقية والأرصدة العراقية التي سبق تجميدها في
الخارج⁵. وبتلقى الصندوق 95% من العوائد من بيع البنزول والغاز الطبيعي
العراقيين بينما تذهب 5% إلى صندوق تعويضات حرب الخليج التابع للأمم
المتحدة⁶. وتكمل الصندوق الأموال المنبثقة من حساب برنامج النفط مقابل
الغذاء⁷. كما أن الصندوق يتلقى أرصدة مالية محولة من الخارج كان
صد امر ومسؤولو لا قد نقلوها خلال فترة نظامه. وسوف يقرر مؤتمر المانحين
سيعقد في مدريد ناسباً لهذا الشهر ما إذا كانت المساعدات الخارجية
من الدول غير الشريكة في الائتلاف ستهب إلى الصندوق أم أنها ستشكل
صندوقاً أمنياً منفصلاً متعدد المانحين.

وبعد مجلس مراجعة البرامج والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة هيكل
الرقابة الرئيسيين للصندوق. وفي الوقت الحالي، يدير مجلس مراجعة البرامج
الصندوق تحت إشراف سلطة التحالف المؤقتة برئاسة الإداري برهم ولا يزال
المجلس الدولي للمشورة والمراقبة قيد الإنشاء، وتقتصر مسؤولياته في الوقت
الحالي على مراجعة جمع واستخدا أموال الصندوق.

وحتى I2 أغسطس، بلغت قيمة ميزان العمليات الجارية للصندوق 4.1 بليون دولار أمريكي⁸، وإلى يومنا هذا تم استخدام أموال الصندوق لدفع رواتب موظفي القطاع العام العراقي، وتعويض الأسر عن فقدان أفراد منها نتيجة عمليات قوات التحالف، وتسيير الشؤون اليومية لمجلس الحكم والوزارات⁹.

مجلس مراجعة البرامج

بوصى المجلس بنفقات محددة لصندوق التنمية ودرفعها لإداري سلطة التحالف المؤقتة ليوافق عليها. ويعمل المجلس داخل مكتب الإدارة والميزانية التابع للسلطة ودرفع تقاريره مباشرة إلى الإداري بول بريمن عن طريق رئيس المجلس المعين بالإنابة شيري كراهامر¹⁰. وبعد موافقة المجلس على الأموال يتم تحويلها إلى وزارة المالية التي تصبح مسؤولة بعد ذلك عن توزيع الأموال على كافة الوزارات الأخرى¹¹. ومن بين الأجهزة الرئيسية الأخرى المرتبطة بصنع السياسة الاقتصادية ووزارة التخطيط ووزارة النفط التي يديرها أحد المنفيين العائدين¹².

ومجلس مراجعة البرامج أحد عشر عضواً يخق لهم التصويت يمثلون سلطة التحالف، وعشرة أعضاء لا يخق لهم التصويت (انظر ملحق (I) لمعرفة القائمة الكاملة). وطبقاً لقواعد تأسيس المجلس فإنه يجب عليه أن يعمل بطريقة تنسب بالشفافية ومطلوب منه: (I) نشر وتوزيع خطط النموذج باللغتين العربية على نطاق واسع، و(2) نشر محاضر كافة الجلسات الرسمية للمجلس.

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

أنشأ قرار الأمم المتحدة رقم I483 المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ليعنى بالعلاقات بين الأمم المتحدة وقوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا. وبعد المجلس الأداة الأساسية لضمان شفافية صندوق تنمية العراق والتأكد من استخدام أموال الصندوق بالشكل الملائم.

وعلى الرغم من صدور تفويض من الأمم المتحدة بشأنه منذ نحو خمسة أشهر، فإنه لا يزال ينبغي إنشاء المجلس وبدء عمله. ويرجع جانب كبير من أسباب التأخير إلى المفوضات بين الأعضاء المحتملين للمجلس وسلطة التحالف

حول نطاق تفويض المجلس I3. وتركزت الخلافات بين التحالف والمؤسسات الدولية بشكل محدد على مقترحات من أجل نظام "مراجعات خاصة" من شأنه منح مجلس المراقبة سلطات مستقلة لبحث أي إنفاق بشكل منعمق¹⁴. وقد وافق أعضاء المجلس على بنود منقحة تشمل سلطة المراجعة الخاصة هذه، وقام السكرتير العام بإرسالها إلى الإداري برهم في أواخر سبتمبر 2003. وحتى أوائل أكتوبر كان الإداري برهم لم يوافق بعد على صلاحيات المجلس. وطبقا لمسؤولين بمجلس الأمن الدولي تم إجراء مقابلات معهم، فإن برهم يطلب النصح بسلطة الاعتراض على المراجعات الخاصة التي يقوم بها المجلس - وهو طلب تعتبره المؤسسات الدولية نقيداً غير مقبول لاستقلالها¹⁵.
وبنالف المجلس من أربعة أعضاء يمثلون الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والصندوق العربي للشمية الاجتماعية والاقتصادية.

مجلس التنسيق الدولي

يقوم مجلس التنسيق الدولي بتقديم المشورة لمجلس مراجعة البرامج حول الأمور المتعلقة بالجهود الدولية للمساعدة في انعاش العراق وتطوير اقتصاده. وتشتمل أنشطة المجلس على جمع أموال من المجتمع الدولي، واقتراح مشروعات محددة للنظر في تمويلها، وتقديم توصيات حسب طلب مجلس مراجعة البرامج فيما يتعلق بتفقات صندوق تنمية العراق.
وبنالف المجلس من ممثلين من دول سلطة التحالف المؤقتة وأفراد آخرين من اختيار السفير برهم¹⁶ ويعهد إلى المجلس بمهمة استعراض والتوفيق بين احتياجات ومعلومات وتقديرات منظمات الوزارات المختلفة، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية¹⁷.

بواعث القلق

تعاني الصناديق والمحاسن المختلفة التي أنشئت لإعادة بناء العراق من مسالب خطيرة. وفي ضوء الشكوك العامة داخل العراق ودولها حول دوافع الغزو الأمريكي والتكاليف المنزلة للاحتلال والإعمار، فقد حان الوقت لوضع حلول عاجلة يمكنها المواءمة بين مصالح الشعب العراقي، والقلق المنزلة للشعب الأمريكي، والنسؤولات الشرعية التي يثيرها المجتمع الدولي. وإذا لم تتم معالجة بواعث القلق المذكورة فيما بعد على وجه السرعة، فإن تردد كثير من المساهمين المحتملين سوف يسنم في الشامي، وسوف تنداعى ثقة العراقيين في إدارة سلطة التحالف لموارد همة المالية.

صندوق تنمية العراق

عقود ونفقات

جرت عمليات طرح العطاءات من أجل عقود الإعمار وراء أبواب مغلقة، ولم تعلن سلطة التحالف المؤقتة عنها إلا بعد اتخاذ قرارات الشسيسة. ويعتقد أنور دباب، وهو رجل أعمال عراقي عاد مؤخرًا من بغداد، أن هناك نقصًا جوهريًا في الشفافية في ممارسات التعاقد التي تقوم بها سلطة التحالف في الوقت الحالي. وإذا ما أضفنا عدم مشاركة وزارة عراقية فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يتنافس الموردون العراقيون مع نظرائهم الأمريكيين. ويقول السيد دباب إنه "في أحيان كثيرة تطلب منتجات أمريكية بلا سمر، ويد وأن العطاءات مكتوبة لإضفاء الشرعية على العروض التي تم تلقيها بالفعل" وعلاوة على هذا، فإنه "يطلب من المقاولين تقديم عطاءات ثم يسمعون أنه تم إلغاء الجزء الأول من العقد... ويشر تقسيم الجزء الثاني بين أربعة مقاولين مفضلين - كيف تم تحديد هؤلاء المفضلين، على أي أساس بالأحد يعرف"¹⁸.

و يشير السكرتير الأول للبعثة الفرنسية بالأمر المُنحدة داميان لورا إلى أنه يكاد يكون من المستحيل أن يقر المجتمع الدولي كيفية إنفاق أموال صندوق تنمية العراق. ويقول لورا أنه "لم يكن ينبغي أن ينبر الإنفاق بدون تواجد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. نحن لا نعرف ما إذا كان الإنفاق ينم حسب القرار I483. وعلاوة على هذا، فماذا يعني الاحتفاظ بحساب صندوق تنمية العراق بالبنك المركزي العراقي في بنك الاحتياطات الفيدرالية في نيويورك؟"

حرية الحصول على المعلومات

رفضت وزارة الدفاع، ومكتب الإدارة والميزانية، ووكالات أخرى داخل إدارة بوش الكشف عن المعلومات الأساسية بشأن عقود شراءات كبيرة ونفقات صندوق الثمينة في العراق¹⁹.

وقال عضو لجنة إصلاح حكومية تحدثت شريطة عدم ذكر اسمها إن الحصول على المعلومات حول إنفاذ التعاقدات في العراق كان ولا يزال "ضرباً من الجنون كمن يحاول اختراق حائط من الطوب"²⁰ وأشار عضو اللجنة أن الوكالات الخاضعة تحت سيطرة الإدارة أبطت جهود أقامها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لتوفير معلومات.

وطبقاً لدبليو ماسي بمجلس الأمن أخيراً أن تظل هويته مجهولة، فإن "المجتمع الدولي لا يعرف شيئاً على الإطلاق حول إدارة الصندوق؛ نحن نعرف أنه تم تحويل بليون دولار إليه من برنامج النفط مقابل الغذاء في شهر مايو، ومنذ ذلك الحين اختفى هذا المبلغ وهناك شائعات بأن ميزان العمليات الجارية صفراً".

مجلس مراجعة البرامج

الرقابة والعضوية

يسمح المجلس بوجود عراقي واحد فقط بحق له التصويت ضمن مجلس إدارته المكون من II عضواً. ويرى كثير من العراقيين أن وزير المالية كمال الكيلاني، العضو العراقي بمجلس الإدارة حالياً، هو عنصر خارجي مناص

لأمر يكين²¹. وطبقا لمحاضر اجتماعات المجلس التي نشرت حتى الآن، فإن الكيلاني لم يكن بين الحاضرين. وباستثناء الكيلاني، فإن المشاركة العراقية في المجلس مقنصرة على حضور اجتماعات علنية ميدانية مع منخصصين عراقيين²².

وصح مستشار عراقي سابق لسلطة التحالف لمشروع مراقبة إيرادات العراق شريطة عدم الكشف عن هويته، بأن مكتب السياسة الاقتصادية، التابع للسلطة يعمل وراء أبواب مغلقة دون مشاركة عراقية لتحديد ما سيقدّم لمجلس مراجعة البرامج للنظر فيه. ويفترض أن وزارتي التخطيط والنفط العراقيين تشاركان في صنع السياسة الاقتصادية لكن ليس لهما ممثلين بالمجلس، ومن غير الواضح الكيفية التي تنوي بها سلطة التحالف إشراكهما في صنع القرارات، خاصة فيما يتعلق بقرارات التعاقد وإنتاج النفط وبيعها. وفيما يتعلق بالنشاور الدولي، فإن خير قانوني بالأمر المنحلة بتابع الملف العراقي عن كذب وطلب أيضا عدم ذكر اسمهم صرح للمشروع بأنه "بشر إعطاء الأمر المنحلة 24 ساعة للتحقيق على وثيقة مؤلفة من 360 صفحة، وفي اليوم التالي بشر نشر الوثيقة كقانون مع فقرة إضافية تزعمر انه تم النشاور بشانه مع الأمر المنحلة".

حرية الحصول على المعلومات

بلتقي المجلس مرتين أسبوعيا منذ يوليو 2003²³. ومع هذا وحتى منتصف سبتمبر 2003 لم تكن سلطة التحالف قد نشرت سوى محض أحد اجتماعات أغسطس. وأخيرا وفي 24 سبتمبر نشرت السلطة ثمانى مجموعات من محاضر اجتماعات المجلس توثق الموافقة على اتفاق بليون دولار تقريبا في الفترة ما بين 12 أغسطس وحتى 2 سبتمبر 2003. ولا يوجد أي ميزان للعمليات الجارية لصندوق تنمية العراق في آخر محضر نشرته السلطة.

وبوجه عام، فإن محاضر اجتماعات المجلس لا تشمل كافة المشروعات التي يمولها الصندوق (هذه المعلومات غير متوافرة في أي مكان إلى يومنا هذا)، وهي لا تكشف عن ميزان العمليات الجارية للصندوق؛ كما أنها لا توضح دائما ما إذا كانت أموال الصندوق أو أموال خصصتها الولايات

المنحدة هي المقصودة في قرارات الإنفاق . وفي 26 سبتمبر، وردت سلطة التحالف على أسئلة للمشروع وقالت إنه على الرغم من أن المجلس ملتزم بعمليات تنسيق بالشفافية إلا أنه يفترض إلى "الموارد، والعاملين، والوقت" للحفاظ على مستوى الشفافية الذي يطمح إليه .

هذا ولا تصدق تقارير وردت عن أنشطة المجلس على موقع سلطة التحالف بشبكة الإنترنت، كما أنه لا تنوافر معلومات عن مكتب الإدارة والميزانية التابع للسلطة الذي يعمل المجلس في إطاره مع أنه يمكنك الوصول عن طريق الموقع إلى كل مكتب آخر من المكاتب التابعة للسلطة . كما أن المجلس لم ينشئ محاضرة باللغة العربية حتى وقت صدور هذا التقرير وهو ما تتطلبه قواعد تأسيسه .

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

الرقابة والعضوية

في انعكاس للغة قرار الأمر المنحدة رقم 1483، توقعت الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية أن يكون المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بمثابة "عيون وأذن" لمجلس الأمن في ما يتعلق بصندوق تنمية العراق، ومع ذلك، فإن أعضاء مجلس الأمن ومسؤولي البرنامج الأمر المنحدة الإنمائي يقولون إن الإداري بريمر وإدارة بوش يعارضان بقوة منح المجلس سلطة واسعة النطاق .

ووجدت فرنسا، وألمانيا، وروسيا أن المسودة الأولى التي اقترحتها الولايات المتحدة لإصلاحات المجلس غير مقبولة لأنها قصرت دور المجلس على مجرد التصديق على تعيين محاسبين لختمهم الولايات المتحدة والتأكد مما إذا كانت التقارير المحاسبية تتماشى مع المعايير الدولية . وبشكل جوهري، فإن الوظيفة الوحيدة للمجلس بموجب هذه الإصلاحات كانت سنضج المراجعة على المراجعين .

وتعطي إصلاحات منبحة أئفق عليها أعضاء المجلس سلطات واسعة لتدقيق صادرات النفط وكذلك وصولات ونفقات صندوق تنمية العراق، وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلس ليس له أي سلطة حتى الآن على إنفاق

الصندوق، ومن ثم فإن مهمته تقتصر على المراجعة اللاحقة بعد اتخاذ قرارات الإنفاق، وكما أشرنا من قبل، فإن هذه الصلاحيات لا تزال تنتظر موافقة الإداري برهن الذي يعارض سلطة "المراجعة الخاصة" التي طلب بها أعضاء المجلس²⁴. وعلى الرغم من الشكوك، فإن مسودة الصلاحيات تعرض فقط ورا محتملا للمشاركة العراقية وليس بها شروط تطلب إشراك أعضاء عراقيين في المجلس، كما أن الصلاحيات تقتصر إلى متطلبات محددة خاصة بإعداد التقارير والإجراءات.

وتجسد أول كثيرة بها أرصدة عراقية مجمدة عن الإفراج عنها حتى ينتر تشكيل المجلس²⁵.

التشكك الدولي

خلقت إدارة الولايات المتحدة لصناديق التنمية العراقية وجهودها لتقييد سلطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إحساسا متزايدا بالإحباط بين أعضاء المجتمع الدولي.

وتبدأ بلوماسي بمجلس الأمن تم إجراء مقابلة معه بأنه لن تدفق مطلقا أي أموال على صندوق تنمية العراق من المجتمع الدولي، ما لم يحدث تغيير مفاجئ في مواقف وممارسات سلطة التحالف المؤقتة بخصوص الإدارة الشفافة. وعلاوة على هذا، فقد قال "لن نذرع بآي أموال للصندوق حتى نستطيع أن نؤكد من أنها لن تذهب مباشرة إلى شركات هاليبرتون وبكينيل ومثلاتها ومن أن هناك ملكية وإدارة عراقية في عمليات الموزنة والتعاقد." ودفح ترتيبات المجتمع الدولي إزاء خطط الإعمار الأمريكية إلى ظهور مطالبات بأن يوجه مؤتمرا لما لحين القاد مر في مدريد الأسهم إلى صندوق دولي مستقل لإعمار العراق وتأتي فرنسا وألمانيا في مقدمة الدول المطالبة بإنشاء مثل هذا الصندوق والذي ستمده الأمانة المتحدة، والبنك الدولي، وربما صندوق النقد.

ويقول جون فتر بلوجس، سفير ألمانيا لدى الأمم المتحدة، "نحن نعتقد أن الدعم الدولي المطلوب سيحقق إذا ما تزامن الشفافية الكاملة والمشاركة الدولية في عملية صنع القرار. إن إنشاء صندوق دولي منفصل يمكن أن يحدد بعض بواعث القلق، التي عبر عنها بعض أعضاء الأمم المتحدة، بخصوص صندوق تنمية العراق - الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة"²⁶.

إن إحباط المجتمع الدولي إزاء انعقاد أمر الشفافية والتعاون له ما يبررها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانقسام المحتمل لموارد العراق بعد تطورا محنيا للامد كان بالإمكان تفاديه من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة شفافية لصندوق تنمية العراق منذ البداية.

إن وجود صندوقين منفصلين يمكن أن يخلق تعقيدات خطيرة لأي إدارة عراقية مؤقتة تحاول اتخاذ قرارات مالية صعبة. وسوف تندفق عوائد نفطية هائلة على وجه الاحتمال ومساعدات أمريكية للعراق من خلال صندوق تنمية العراق، بينما سينتفك مساعدات معقولة من أوروبا والأمم المتحدة تحت مظلة مختلفة لها أولويات وآليات مساءلة قد تكون متعارضة مع أولويات وآليات المساءلة بصندوق تنمية العراق الذي تسيطر عليه سلطة التحالف.

ومن المهم أن تلزم الصناديق العراقية بنفس معايير العضوية والشفافية والفعالية المطبقة في نظيراتها الدولية. ويمكن للسلطات الأمريكية في العراق، من خلال الوفاء الكامل والفوري بالتزامات سلطة التحالف بخصوص الشفافية والمساءلة للصندوق، أن تسترد ثقة الشعب وتنادي إجبار العراقيين على تخفيف الخلافات السياسية بين المالحين والصناديق حول إدارة مواردهم المالية.

التوصيات

لمواجهة تداعى القلق سالفه الذكر، يقدم مرهذ التقرير النصيات التالية حول تحسين الشفافية المالية في العراق .

صندوق تنمية العراق ومجلس مراجعة البرامج

◀ تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بصندوق تنمية العراق والثور عليها .

بئر حاليا نشر معلومات مجلس مراجعة البرامج بخصوص العقود أو العطاءات، والنطوبرات النجارية، والقرارات المتعلقة بالعملة، والأنشطة النفطية في العراق بشكل عشوائي وعبر عدد كبير من مواقع الإنترنت ذات الصلة تابعة للحكومة الأمريكية والنحالف . يجب نشر المعلومات حول الموارد المالية العراقية في مكان رئيسي واحد بئر لحد بئر بصورة منظمة ويكون مناقيا باللغتين الإنجليزية والعربية، ويجب أن يشمل إعداد التقارير سجلا بكل التدفقات من الصندوق واليه . ويجب ذكر عقود بيع النفط والغاز العراقيين وكذلك كافة المبالغ التي تنلقها العراق من هذه الصادرات وذلك حسبما طالبت به مجموعة الثماني ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية .

◀ نشر كافة أنشطة مجلس مراجعة البرامج .

تعد المسنوبات الحالية للكشف عن أنشطة مجلس مراجعة البرامج / صندوق تنمية العراق غير كافية وذلك في مخالفة لقواعد تأسيس هذين الجهازين . يجب نشر جميع محاضر اجتماعات المجلس إلى يومنا هذا باللغتين الإنجليزية والعربية، ويجب أن تظهر في مكان رئيسي واحد (مثل موقع سلطة النحالف على الإنترنت) بأسلوب بئر بدقة التوقيت والبنات .

◀ توسيع قاعدة التصويت ونقل المزيد من السيطرة المالية الى العراقيين .

بعد منح العراقيين سيطرة حقيقية وأكبر على أموال صندوق تنمية العراق من خلال مجلس مراجعة البرامج أمر بالغ الأهمية لاسترداد ثقة المجتمع الدولي والشعب العراقي في إدارة سلطة التحالف للأرصدة والموارد المالية العراقية، يجب وضع إطار زمني مرحلي لنقل هذه السيطرة ونشره في أقرب وقت ممكن، كما ينبغي حضور ممثلين عراقيين من كل الوزارات لكافة اجتماعات المجلس وإشراكهم كأعضاء يحق لهم التصويت في جميع القرارات التي تتعلق بميزانية وعمليات وزاراتهم.

◀ نقل رئاسة مجلس مراجعة البرامج الى شخصية عراقية

يجب أن يكون رئيس مجلس مراجعة البرامج عراقياً؛ ربما من مجلس الحكم بدلاً من الرئيس الأميركي الحالي، هذا هو الشخص الذي يضع جدول أعمال الاجتماعات وينشأ ويرفع الإدارة برهمن حول قرارات المجلس. ومن المهم في ضوء هذه المسؤوليات أن يكون رئيس المجلس مثلاً حقيقياً للأولويات العراقية ولو جهة النظر العراقية لدى الإدارة.

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

◀ إنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وإعطائه دور هام في إعادة إعمار العراق .

يجب استكمال صلاحيات المجلس وتضمينها دوراً لمراجعة العطاءات، وبتعيين على المجلس بدء عمله في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يكون به مشاركة حقيقية ونفوذ لدى صندوق التنمية من أجل استعادة ثقة المالحين. إن وجود مجلس ينسب بالمصدقية والفعالية بعد أمرهما ما يمنع الحاجة إلى إنشاء صناديق منفردة لمساعدة جهود الإعمار والتعديلات الإدارية والسياسية التي يمكن أن تخلفها .

◀ تشجيع المجلس على المراقبة النشطة للالتزام بالشفافية .

يجب أن يعمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة مع مجلس مراجعته البرامج لرفع درجة الالتزام بالقواعد الأساسية للصندوق حول إدارة الحكم والشفافية .

◀ توضيح أي مصالح يمثلها أعضاء المجلس .

على الرغم من أن أعضاء المجلس يمثلون مؤسسات دولية، فإن الصلاحيات يجب أن توضح أن أعضاء المجلس ينصرفون كامناء بالنيابة عن شعب العراق، وأن تضع أنشطته الرقابية والاستشارية دائماً مصلحة الشعب العراقي في المقدمة . وتشتمل المسؤوليات الائتمانية هذه على التأكيد من الإدارة الكفؤة، وتأمين أفضل الخدمات والسلع المتاحة للعراق، ودرع تطوير مؤسسات العمل العراقية والمؤسسات العامة بالبلاد .

◀ التخطيط لانقال سلس .

يعتبر المجلس الدولي للمشورة والمراقبة جهازاً مؤقتاً سينتهي عمله بمجرد تشكيل حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق . ولضمان حدوث انتقال سلس، فإنه من الضروري إشراك ممثلين عراقيين يطلعون في نهاية الأمر على المجلس . ويجب مد عضوية المجلس أو وضع المراقب ليشملان مجلس أعلى عراقي للمراجعة وممثلين من وزارة المالية العراقية .

◀ توضيح عملية اختيار أعضاء المجلس الجدد

تتيح الصلاحيات الممنوحة للمجلس تعيين خمسة أعضاء إضافيين فيه . وبينما تنص الوثيقة على أن قائمة المرشحين المحتملين يجب أن تشمل عراقيين برشحهم مجلس الحكم، فإن الصلاحيات لا تشترط اختيار عراقيين . ولضمان مشاركة عراقية أكبر يجب أن ينص على توافق مسنوبات الزامية للمشاركة العراقية في المجلس واشتراط ذلك في صلاحيات المجلس .

◀ إعطاء المجلس دوراً مرجعياً للقرارات .

من أجل مساعدة الدور الرقابي الذي يقوم به المجلس في التأكد من استغلال موارد صندوق تنمية العراق لمنفعة الشعب العراقي، يجب أن يشمل تفويض المجلس مراجعته إجراءات التعاقد على أن يحدد معايير التعاقد في البنك الدولي أو الحكومة الأمريكية كعلاقات إرشادية ملائمة . ويجب أن يشمل هذا على سلطة إجراء مراجعات لتحديد ما إذا كان قد تم منح العقود على أساس تنافسي، وإجراء مشاورات إلزامية بين سلطة التحالف والمجلس عندما تريد السلطة منح عقود كبيرة لا يبرر طرح عروض بشأنها ويجب أيضاً تفويض المجلس بعمل تقديرات مستقلة للتكلفة بالنسبة لعقود الشراء الكبيرة وتلك التي لا يبرر طرح عروض بشأنها قبل ترسيبها، وإذا ما كشفت المراجعات التي استكملها المجلس عن تباين في إجراءات طرح العروض، أو مخصصات الاتفاق، أو أي مجالات أخرى تقع في نطاق تفويض المجلس، فإنه يجب السماح للمجلس باستدعاء وثائق وشهود عيان لتوضيح سبب التباين ويجب توثيق كل هذه الإجراءات وتضمينها في تقاريره .

◀ تحديد شروط إعداد التقارير:

بعد إدراج شروط إعداد التقارير بخطوة هامة في ضمان شفافية المجلس . ويجب تدعيمها بتمر الكشف عنه يحدد موعد توافق التقارير بعد إتمام المراجعات، ويجب أن تنص شروط الإعلان عن البيانات على تسهيل وصول العامة إلى تقارير المجلس . إن مثل هذه الشروط ستمنع ظهور مشكلات توافق المعلومات والإطلاع عليها التي تميز كشوفات مجلس مراجعته البرامج عن محاضر جلساتها .

ملحق I : أعضاء مجلس مراجعة البرامج أعضاء يحق لهم التصويت

1. رئيس مجلس مراجعة البرامج
2. مدير السياسات الاقتصادية
3. مدير سياسة الشؤون المدنية
4. مدير وكالة التنمية الدولية، مهمة العراق لويس لاكي
5. مدير العمليات
6. مدير الشؤون الأمنية
7. قائد قوات التحالف
8. وزارة المالية العراقية
9. المملكة المتحدة
10. استراليا
11. رئيس مجلس التنسيق الدولي

أعضاء لا يحق لهم التصويت

1. مراقب المال للسلطة الائتلافية المؤقتة
2. المستشار العام للسلطة الائتلافية المؤقتة
3. منسق البرامج بالمجلس
4. رئيس مجلس التنسيق الدولي
5. المكتب الأمريكي للإدارة والميزانية
6. المكتب الأمريكي لوزير الدفاع
7. صندوق النقد الدولي
8. البنك الدولي
9. الممثل الخاص الأمين العام للأمم المتحدة لدى العراق
10. المجلس الدولي للرقابة والاستشارة

أسماء أعضاء مجلس مراجعة البرامج غير واردة هنا بالتحديد، لأن تمثيلهم اختلف من اجتماع لآخر. يمكن الاطلاع على سجلات حضور الاجتماعات على موقع سلطة التحالف المؤقتة على الإنترنت داخل محاضر المجلس على:

<http://www.cpa-iraq.org/budget/program-review-board.html>

الهوامش

1. أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1483 ، http://bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3012847.stm
2. أنظر موقع سلطة التحالف المؤقتة ، قواعد تأسيس صندوق تنمية العراق ومجلس مراجعة البرامج 2 ، 3. <http://www.cpa-iraq.org/regulations/REG2.pdf> and <http://cpa-iraq.org/regulations/REG3.pdf>
3. مقابلات مع عدد من مسؤولي الأمم المتحدة ، أنظر أيضا آلان بيتي ، وتشايز كوفر ، وجاي دينمور ، ومارك تيرز ، "عنان يوجه ضربة لمشروع القرار الأمريكي بشأن إعمار العراق" ، الفاينانشال تايمز ، 3 أكتوبر 2003.
4. أنظر <http://www.cpa-iraq.org/regulations/REG2.pdf>
5. أنظر قرار الأمم المتحدة رقم 1483 ، وكذلك قواعد تأسيس صندوق تنمية العراق على : <http://ods-adds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/No3/368/53/PDF/No336853.pdf?OpenElement> and <http://www.cpa-iraq.org/refulations/REG2.pdf>
6. أنظر قرار الأمم المتحدة رقم 1483 ، وكذلك قواعد تأسيس صندوق تنمية العراق على : <http://ods-adds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/No3/368/53/PDF/No336853.pdf?OpenElement> and <http://www.cpa-iraq.org/refulations/REG2.pdf>
7. أنظر قرار الأمم المتحدة رقم 1483 ، وكذلك قواعد تأسيس صندوق تنمية العراق على : <http://ods-adds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/No3/368/53/PDF/No336853.pdf?OpenElement> and <http://www.cpa-iraq.org/refulations/REG2.pdf>
8. www.cpa-iraq.org أنظر محضر مجلس مراجعة البرامج بتاريخ 12 أغسطس تحت قسم الميزانية.
9. موقع سلطة التحالف المؤقتة على الإنترنت ، قسم وزارة المالية : http://www.cpa-iraq.org/ministries/cpa_Aug_salaries_Eng.pdf وانظر أيضا الميزانية العامة للعراق لعام 2003 على : <http://www.cpa-iraq.org/ministries/Final2003Budget.xls>
10. للحصول على رسم للهيكل التنظيمي لسلطة التحالف المؤقتة ، أنظر : <http://www.cpa-iraq.org/CPAorgchart.pdf>
11. انظر موقع سلطة التحالف المؤقتة على الإنترنت ، قسم وزارة المالية ، <http://www.cpa-iraq.org/ministries/finance.html> ومذكرة السلطة الرابعة حول القاعدة الثالثة لتأسيس مجلس مراجعة البرامج : http://www.cpa-iraq.org/regulations/CPMEM04_APPENDICES.pdf

12. فيري بيدرمان، معظم الوزراء المعنيين من العناصر الخارجية، وكالة أنباء انتربرس سيرفيس، 4 سبتمبر 2003.

13. تم جمع ذلك من مناقشات مع عدد من مسؤولي الأمم المتحدة ودبلوماسي مجلس الأمن.

14. بيتي، تشاريز كلوفر، جاي دينمو، ومارك تيريز، "عنان يوجه ضربة لمشروع القرار الأمريكي بشأن إعمار العراق"، الفاينانشال تايمز، 3 أكتوبر 2003.

15. تم جمع ذلك من مناقشات مع عدد من مسؤولي الأمم المتحدة ودبلوماسي مجلس الأمن.

16. الدول والجهات الممثلة بمجلس التنسيق الدولي: بولندا، استراليا، إيطاليا، الدانمرك، جمهورية التشيك، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، اليابان، أسبانيا، المملكة المتحدة، سنغافورة، الأردن، رومانيا، ومراقب من مكتب الأمم المتحدة للمنسق الإنساني للعراق.

17. بول بيرمر، تصريحات في افتتاح مجلس التنسيق الدولي، 17 أغسطس 2003.

18. مقابلة مع أنور دياب، 8 أكتوبر 2003.

19. تم جمع ذلك من محادثات مع أعضاء لجنة الإصلاح الحكومية ودبلوماسيين بمجلس الأمن. أنظر أيضا مقال النائب واكسمان "أدلة على إهدار أموال دافعي الضرائب الأمريكيين في عقود العراق".

<http://www.mees.com/postedarticles/oped/a46n4odo2.htm>

20. بسبب الحساسيات المحيطة بالتساؤلات حول إعمار العراق، وافقت مصادر كثيرة على التحدث فقط شريطة عدم الكشف عن هوياتها.

21. فيري بيدرمان، معظم الوزراء المعنيين من العناصر الخارجية، وكالة أنباء انتربرس سيرفيس، 4 سبتمبر 2003.

22. استشاري عراقي سابق مشهور يعمل لدى سلطة التحالف.

23. مقابلة مع مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2003

24. مقابلة مع عضو دائم بمجلس الأمن، سبتمبر 2003.

25. "الخزانة الأمريكية: لا يوجد بعد مجلس إدارة صندوق تنمية العراق"، رويتر عن طريق فوربس أوفلاين، 2003/8/25

<http://forbes.com/markets/newswire/2003/08/25/rtr1065940.html>

26. مارك تيريز، مطلوب صندوق منفصل للتبرعات، الفاينانشال تايمز، 23 يوليو 2003.

© 2003 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.
أنثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا
سفيتلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد
جولي مكارثي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تدفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية.
لا شك أن غياب المراقبة الجدية للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يامل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفادي هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

والواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

المزيد من المعلومات الاتصال بـ :

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل Jeanne Criscola | من شركة Criscola Design

